

Distr.: General
18 July 2007
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

مرفق طيه تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة سلوفاكيا للمجلس في شباط/فبراير ٢٠٠٧ (انظر المرفق). وقد أُعد هذا التقييم على مسؤوليتي في أعقاب مشاورات جرت مع أعضاء المجلس الآخرين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيتر بوريان

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة سلوفاكيا (شباط/فبراير ٢٠٠٧)

اضطلع مجلس الأمن، في ظل رئاسة السفير بيتر بوريان، الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، ببرنامج عمل موسع. ففي خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧، أجرى المجلس ٨ مشاورات مغلقة بكامل هيئته وعقد جلسة نقاش واحدة و ٣ مناقشات مفتوحة و ٤ جلسات بغرض اتخاذ قرارات. وقد اتخذ ٤ قرارات وأصدر بيانين رئاسيين. وإضافة إلى ذلك، وافق أعضاء المجلس على نصوص ٨ بيانات للصحافة تلاها الرئيس لاحقاً.

وفي ٢ شباط/فبراير، قدم رئيس المجلس إحاطة للصحافة بشأن برنامج العمل المؤقت المتفق عليه للمجلس لشباط/فبراير ٢٠٠٧. وعرضت الرئاسة معلومات مستكملة بانتظام عن برنامج عملها المؤقت على موقعها الإلكتروني وقدمت إحاطات غير رسمية، بعد كل جولة من جولات المشاورات غير الرسمية، لممثلي الدول الأعضاء المهتمة التي ليست من الدول الأعضاء في المجلس.

أفريقيا

تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى/السودان

في ٢٧ شباط/فبراير، عرض هادي عنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، تقرير الأمين العام عن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (S/2007/97)، الذي قُدم وفقاً للطلب الوارد في بيان رئاسي صادر عن مجلس الأمن (S/PRST/2007/2). ووردت في التقرير استنتاجات بعثة التقييم التقني الثانية المتعددة الأبعاد، التي كانت قد قامت بزيارة إلى المنطقة في الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير. وقال الأمين العام المساعد في إحاطته إن شرق تشاد يواجه أزمة أمنية وإنسانية متعددة الجوانب. وأبلغ المجلس بالخيارات المتاحة لمعالجة الأزمة، مع تركيزه على إمكانية إيفاد عملية متعددة الأبعاد تابعة للأمم المتحدة.

وأتى المناقشة، لاحظ أعضاء المجلس مع القلق أن الحالة على امتداد الحدود المشتركة بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تفتقر إلى الاستقرار وتشكل خطراً على سلامة السكان المدنيين، وبخاصة من يعيشون في مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً. وناقشوا إيفاد بعثة متقدمة إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وأعربوا عن استعدادهم للنظر في الطرائق التي تكفل أن يكون هناك وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. بموافقة الحكومتين. وأكد أعضاء المجلس

على أنه بالنظر إلى البيئة الصعبة، ينبغي أن تكون عملية الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد فعالة. وأشاروا أيضا إلى وجوب الاعتماد على دعم وتعاون حكومات المنطقة الكاملين.

كوت ديفوار

في ٩ شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في كوت ديفوار. وقدم بيير شوري، المثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إحاطة للمجلس بشأن آخر التطورات في البلد. وشدد على أن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦) هزيل للغاية وذكر أن الحوار المباشر الذي جرى بين رئيس كوت ديفوار، لوران غباغبو، والأمين العام للقوى الجديدة، غيوم سورو، والذي تولت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تسييره، قد يجعل الفرصة سانحة.

وعقب المشاورات غير الرسمية، أدلى الرئيس ببيان للصحافة، أشاد فيه أعضاء المجلس بالسيد شوري لما أنجزه من عمل بوصفه رئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأحاطوا علما بتجمد الوضع في عملية السلام ورحبوا بالتزام الزعماء السياسيين في كوت ديفوار بالانخراط في حوار، وشجعوا رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري، بصفته الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على تيسير إبرام اتفاق على وجه السرعة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٧ شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غيهينو، إحاطة للمجلس بشأن أحدث التطورات في البلد. وقدم إفادة لأعضاء المجلس عن التقدم المحرز في إنشاء مؤسسات حاكمة عقب الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعن العنف الذي اندلع في مقاطعة الكونغو السفلى عقب إجراء الانتخابات المحلية، وكذلك عن الوضع الأمني الهش في الجزء الشرقي من البلد. وأبلغ المجلس أيضا بالمشاورات التي أجريت مع الحكومة بشأن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة ما بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

وعقب المشاورات غير الرسمية، أدلى الرئيس ببيان للصحافة رحب فيه أعضاء المجلس بتشكيل حكومة جديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشجعوها على التصدي على وجه الاستعجال للتحديات العديدة التي لا يزال البلد يواجهها. وأعربوا أيضا عن قلقهم إزاء الاشتباكات التي أفادت التقارير بأنها حدثت في مقاطعة الكونغو السفلى.

وفي ١٥ شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٤٢ (٢٠٠٧)، الذي يقضي بتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيادة قوامها حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ والذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن مشاوراته مع السلطات الكونغولية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالتعديلات المحتملة لولاية البعثة وقدراتها في موعد لا يتعدى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية بشأن نظام الجزاءات في كوت ديفوار. واستمع المجلس إلى إحاطة بشأن أعمال اللجنة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، السفير خورخي فوتو - برناتيس، وهو الممثل الدائم لبيرو. وفحص المجلس أيضاً التقرير المرحلي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية المقدم عملاً بالقرار ١٦٩٨ (٢٠٠٦) (S/2007/40). وقرر المجلس إحالة تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٨ من القرار ١٦٩٨ (٢٠٠٦) (S/2007/68) إلى اللجنة لتنظر فيه.

الصومال

في ٢ شباط/فبراير، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إبراهيم غمباري، الذي أبلغ المجلس بنية الاتحاد الأفريقي إيفاد بعثة إلى الصومال لدعم السلام.

وناقش أعضاء المجلس الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال. وشددوا أثناء النقاش على الحاجة إلى عملية سياسية تشمل جميع الأطراف المعنية في الصومال في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي. وأكدوا على ضرورة دعم إيفاد بعثة الاتحاد الأفريقي فوراً بغرض إحلال الاستقرار في البلد. وأعربوا أيضاً عن استعدادهم لاستعراض الولاية المبينة في القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦). وتلا الرئيس بياناً للصحافة بعد الجلسة.

وفي ٢١ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، الذي أذن فيه للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بأن تنشئ بعثة في الصومال لفترة ستة أشهر. وطلب في القرار أيضاً إلى الأمين العام أن يوفد في أقرب وقت ممكن بعثة تقييم تقني إلى مقر الاتحاد الأفريقي والصومال بغرض إعداد تقرير عن الحالة السياسية والأمنية وإمكانية إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وأدلت عدة وفود ببيانات إيضاحية عقب التصويت.

السودان

قدم الأمين العام للأمم المتحدة، أثناء مشاورات غير رسمية أجريت في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، إحاطة لمجلس الأمن عن محادثاته مع العديد من قادة البلدان الأفريقية في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا. وكان الصراع الدائر في دارفور هو محور دواعي القلق. وقال الأمين العام إنه من الأساسي دعم حفظ السلام في دارفور وإقناع حكومة السودان بقبول الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وفي أبوجا بشأن النهج الثلاثي المراحل. وأبلغ المجلس أيضا باتفاق تم التوصل إليه بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يقضي بقيادة مبعوثين خاصين إلى دارفور بعثة مشتركة إلى السودان، هما يان إلياسون وسالم أحمد سالم، بهدف إحياء عملية السلام. وأبلغ الأمين العام المجلس أيضا برسالته المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس السودان بشأن تقديم المساعدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

ورحب أعضاء المجلس بمشاركة الأمين العام في قضايا أفريقية تمثل جانبا كبيرا من جدول أعمال المجلس. وأبرزوا الحاجة إلى الحصول على رد صادق من السودان بشأن تنفيذ اتفاقي أديس أبابا وأبوجا.

وفي ٨ شباط/فبراير قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، أثناء مشاورات غير رسمية، إحاطة للمجلس عن الحالة في السودان. وركزت إحاطته على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتنفيذ النهج الثلاثي المراحل للدعم المقدم من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

وعرض وكيل الأمين العام أحدث تقرير للأمين العام عن تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان (S/2007/42). وشدد على ثلاثة مجالات تستلزم اهتماما متواصلا هي: المسائل الأمنية، وقضية أبيي، والانتخابات المقبلة في السودان. وأكد على أهمية الدور الداعم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان. وقدم إحاطة أيضا إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في مساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ولا سيما في مجال تنفيذ مجموعتي تدابير الدعم الخفيف والقوي والتخطيط للعملية الهجينة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء عدم إحراز أي تقدم في تنفيذ الجوانب الأمنية لاتفاق السلام الشامل. وشددوا على ضرورة إعادة بناء الثقة بين الأطراف. وشددوا أيضا على الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للاتفاق في الفترة المقبلة. ورحب أعضاء المجلس بالشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال تنفيذ النهج الثلاثي المراحل.

وفي ٢٨ شباط/فبراير، وافق أعضاء المجلس على أن يدعو الرئيس رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ألفا عمر كوناري، إلى القدوم إلى نيويورك لمناقشة مسائل تتعلق باتفاق أديس أبابا.

الأمريكتان

هايتي

في ١٥ شباط/فبراير، نظر مجلس الأمن في الحالة في هايتي. وكان معروضا على الأعضاء تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي S/2006/1003. وكان معروضا أيضا على أعضاء المجلس نص مشروع قرار مقدم من الأرجنتين والبرازيل وبنما وبيرو وشيلي وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية (S/2007/88)، اعتمد بالإجماع باعتباره القرار ١٧٤٣ (٢٠٠٧). وبعد التصويت أدلى ممثلا الصين وبنما ببيانين تعليلا لتصويتيهما. وفي ذلك القرار، مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، مع اعتزامه تجديدها لفترات أخرى، وأهاب المجلس بالبعثة أن تدعم العملية الدستورية والسياسية الجارية في هايتي وأن تشجع على إجراء حوار شامل لجميع الأطراف المعنية وعلى المصالحة الوطنية. ودعا المجلس البعثة أيضا إلى القيام وفقا لولايتها، بتوسيع نطاق هذا الدعم لتعزيز مؤسسات الدولة في هايتي. وطلب إلى البعثة أن تواصل العمليات المتزايدة دعما للشرطة الوطنية الهايتية ضد العصابات المسلحة، حسبما يقتضي الأمر لإعادة الأمن، ولا سيما في بورت أو برانس، وشجع البعثة وحكومة هايتي على الاضطلاع بأعمال رادعة منسقة لتخفيض مستوى العنف. وطلب إلى البعثة أيضا أن تواصل تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع، وطلب في هذا السياق التعجيل بإعادة توجيهها موارد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج صوب برنامج شامل للحد من العنف المجتمعي.

آسيا

أفغانستان

في ٥ شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مشاورات غير رسمية مع الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، توم كونيغز. وشدد الممثل الخاص على أن الحالة الأمنية هشة أساسا في جنوب وجنوب شرق البلد، مشيرا في الوقت ذاته إلى إحراز تقدم بوجه عام في التعمير والتنمية. وأشار إلى أن الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية ينبغي تعزيزهما إلى حد كبير خلال عام ٢٠٠٧.

وإقراراً من أعضاء المجلس بأهمية مواجهة التهديدات التي يشكلها الإرهاب والمخدرات، فإنهم أكدوا على الحاجة إلى استمرار دور المجتمع الدولي في أفغانستان، وإلى إدخال تحسينات على إصلاح القطاع الأمني وعن تنفيذ جميع أولويات اتفاق أفغانستان التي يرتبط بعضها ببعض. وقد كانت الدورة الرابعة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد ناجحة وأظهرت أن المجلس ينبغي أن يكون المنتدى الرئيسي للتنسيق بين الجهات المانحة والإدارة الأفغانية. ورئي أن تحسين التعاون الإقليمي بهدف معالجة التحديات التي تواجه أفغانستان أمر حاسم الأهمية.

العراق

في ٢٢ شباط/فبراير، أصدر مجلس الأمن، أثناء مشاورات غير رسمية، بياناً للصحافة أعرب فيه عن قلقه بشأن الحالة في العراق، مندداً بجميع الهجمات الإرهابية، بما فيها الهجوم بقنابل غاز الكلور وغيرها من القنابل مؤخرًا في بغداد وما حولها، التي أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين العراقيين الأبرياء وآخرين.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

في ١٣ شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وأثناء المناقشة، استمع المجلس إلى إحاطة من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، ألفارو دي سوتو. وقد لخص المنسق الخاص في إحاطته التطورات الشهرية التي حدثت في المنطقة وعرض تقييمه لها، وكذلك الجهود الدبلوماسية الجارية التي تهدف إلى إيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي. وأكد على أن ثمة فرصة متاحة، من خلال المبادرات الحالية على المسار الإسرائيلي الفلسطيني، للتوصل إلى حل دينامي تعزز فيه التطورات الإيجابية بعضها بعضاً. ثم استمع المجلس إلى بيانات من ممثلي جميع أعضائه الخمسة عشر أعقبتها كلمات ممثلي فلسطين، وإسرائيل، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والكويت، وألمانيا، وكوبا، وأذربيجان، وتركيا، واليابان، وماليزيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والنرويج، وفنزويلا، والأرجنتين، والمغرب، وباكستان، وبنغلاديش، والسنغال.

لبنان

في ٨ شباط/فبراير، التقى أعضاء مجلس الأمن في مشاورات غير رسمية للاستماع إلى معلومات من ممثل إدارة عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالحادث الخطيرة التي وقعت بين القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية على طول الخط الأزرق في منطقة يارون

يوم ٧ شباط/فبراير. ووافق أعضاء المجلس على بيان للصحافة، أعربوا فيه عن قلقهم العميق إزاء الحادث، ورحبوا بالاجتماع الثلاثي المقبل الذي طلب قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عقده، وناشدوا جميع الأطراف احترام الخط الأزرق بأكمله، وممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، والإحجام عن أي عمل قد يزيد من تصاعد الحالة. وأكدوا مجددا أيضا تأييدهم القوي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مكررين دعوتهم إلى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذًا كاملاً.

وفي ١٣ شباط/فبراير، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية. ووافق أعضاء المجلس على بيان للصحافة، استنكروا فيه بأشد العبارات الهجمات التي شنت بالقنابل على حافلتين عامتين في ساعة مبكرة من ذلك اليوم في المنطقة الشمالية الشرقية من بيروت وأدت إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة سبعة آخرين. وأكد أعضاء المجلس مجددا استنكارهم التام لأي محاولة لزعزعة استقرار لبنان مذكّرين بإصرارهم على الاستمرار في مساعدة حكومة لبنان في السعي إلى معرفة الحقيقة وفي تحميل المسؤولية لكل من شاركوا في ذلك الهجوم الإرهابي، وفي غيره من الهجمات الإرهابية وأعمال الاغتيال التي ارتكبت في لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، أكدوا من جديد دعواتهم السابقة إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً كاملاً وعاجلاً لضمان التنفيذ التام لجميع القرارات ذات الصلة المتعلقة باستعادة سلامة أراضي لبنان وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي، وعلى الأخص القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، و ١٦٦٤ (٢٠٠٦)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي ١٣ شباط/فبراير، تلقى المجلس نسخة من رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء لبنان (S/2007/90)، طلبت فيه حكومة لبنان مساعدة لجنة التحقيق الدولية المستقلة في التحقيق في الهجوم بالقنابل المشار إليه أعلاه بالقرب من بيروت. وفي أعقاب مشاورات غير رسمية أجراها أعضاء المجلس في ١٥ شباط/فبراير، وافقوا على إرسال خطاب من رئيس المجلس يدعون فيه اللجنة إلى تقديم المساعدة التقنية المناسبة إلى السلطات اللبنانية (S/2007/91).

تيمور - ليشتي

في ١٢ شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مناقشة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي. ونظر أعضاء المجلس في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2007/50). وطرح أتول خاري، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي ورئيس البعثة، تقييمه للحالة في تيمور - ليشتي في الفترة من ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. واستمع المجلس أيضا إلى بيان من خوسيه راموس - هورتا، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي، طلب فيه تمديد ولاية البعثة نظرا لاستمرار هشاشة الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في بلده، بالإضافة إلى الانتخابات الوطنية القادمة. وأكد أعضاء المجلس من جديد في ذلك الاجتماع التزامهم بمواصلة تقديم المساعدة إلى تيمور - ليشتي في سعيها لإقامة السلام والعمل على تحقيق التنمية والرخاء. وكان من بين المتحدثين ممثلو أستراليا، وألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)، والبرازيل، والبرتغال، وسنغافورة، والفلبين، ونيوزيلندا، واليابان.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، نظر المجلس في نص مشروع قرار (S/2007/98) أُعد أثناء مشاورات للمجلس جرت في ١٥ و ١٦ و ٢٠ شباط/فبراير. وقد اعتمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار ١٧٤٥ (٢٠٠٧)، الذي مدد المجلس فيه ولاية البعثة حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ووافق على تعزيز عنصر الشرطة في البعثة بصورة مؤقتة بإضافة وحدة قوامها ١٤٠ فردا من أفراد الشرطة لاستكمال القدرة الحالية على إنفاذ القانون، ولا سيما أثناء الفترة السابقة للانتخابات والفترة اللاحقة لها. وطلب المجلس أيضا، بقراره ١٧٤٥ (٢٠٠٧)، إلى الأمين العام أن يقيه على علم بالتطورات على أرض الواقع، وعلى الأخص فيما يتعلق بحالة الاستعداد للانتخابات القادمة والحالة الأمنية، وأن يقدم إلى المجلس في غضون ٦٠ يوما من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تيمور - ليشتي تقريراً يضمنه توصياته بشأن التعديلات التي يمكن إدخالها على ولاية بعثة الأمم المتحدة وقوامها.

المسائل المواضيعية

الأطفال والصراعات المسلحة

في ١٣ شباط/فبراير، تلقى رئيس مجلس الأمن رسالتين من السفير جان - مارك دي لا سابلير، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا للفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة التابع لمجلس الأمن، يحيل بهما إليه استنتاجات وتوصيات الفريق العامل بشأن أحوال الأطفال المتضررين من الصراع المسلح في بوروندي (S/2007/92) وفي كوت ديفوار (S/2007/93) التي وافق عليها الفريق العامل في ٩ شباط/فبراير. وفي ٢٠ شباط/فبراير، وافق المجلس على توصيات الفريق العامل. وبناء على ذلك، بعث رئيس المجلس برسائل إلى الجهات التالية:

رئيس كوت ديفوار

رئيس وزراء كوت ديفوار

رئيسا الفريق الدولي العامل المعني بكوت ديفوار
 الوسيط في كوت ديفوار وممثله
 رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي
 الأمين العام
 حكومة بوروندي

كذلك، كمتابعة لموافقة المجلس على استنتاجات الفريق العامل بشأن أطراف الصراع المسلح في السودان (S/2006/971)، بعث رئيس المجلس برسالة إلى السلطات المعنية في السودان، بمن فيها رئيس الجمهورية، ونائبه، ووزراء حكومة الوحدة الوطنية.

صون السلام والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن

في ٢٠ شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن صون السلام والأمن الدوليين ودور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن. ورأس هذه الجلسة يان كوبيتش وزير خارجية سلوفاكيا. وقام الأمين العام بإلقاء البيان الافتتاحي باسم منظومة الأمم المتحدة. ثم ألقى بيانات بعد ذلك كل من الشيخة هيا راشد آل خليفة رئيسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة؛ والسفير داليوس تشيكوليس الممثل الدائم لليتوانيا لدى الأمم المتحدة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والسفير إسماعيل أبرأؤو غاسبار مارتينز الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، وكان من بين أعضاء المجلس الذين تحدثوا في هذه المناسبة كوي تيانكاوي مساعد وزير خارجية الصين؛ وفيتوريو كراكسي وكيل وزارة الدولة للشؤون الخارجية في إيطاليا؛ ومحمد عبد الله الرميحي مساعد وزير خارجية قطر؛ وبير شيفالبيه المبعوث الخاص لوزير خارجية بلجيكا. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، تحدث ممثلو ١٥ دولة أخرى من الدول الأعضاء أثناء المناقشة المفتوحة، من بينهم ممثل ألمانيا الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، وممثل كوبا الذي تحدث باسم حركة عدم الانحياز.

وقد أتاحت المناقشة فرصة هامة جاءت في حينها لمناقشة دور إصلاح قطاع الأمن في عمليتي الاستقرار وإعادة التعمير، وعلى الأخص في ظل ظروف ما بعد الصراعات وعلاقة ذلك ببعض المسائل من قبيل حماية حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، والتنمية. وكانت المناقشة منبرا أيضا لمناقشة دور المجتمع الدولي بوجه عام، ودور الأمم المتحدة بوجه خاص في التشجيع على إصلاح قطاع الأمن.

وفي نهاية المناقشة اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/3) أكد فيه أن إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد انتهاء الصراع أمر أساسي لتوطيد السلام والاستقرار، وتشجيع جهود الحد من الفقر، وإقرار سيادة القانون، والحكم الرشيد، وبسط سلطة الدولة الشرعية، ومنع الدول من الارتداد إلى حالة الصراع. وأكد المجلس في الوقت نفسه أن تحديد نهج إصلاح قطاع الأمن وأولوياته على الصعيد الوطني هو حق سيادي لكل بلد ومسؤوليته في المقام الأول، وينبغي أن تكون تلك العملية تحت السيطرة الوطنية وتستند إلى الاحتياجات والظروف الخاصة بالبلد. ولاحظ المجلس أن منظومة الأمم المتحدة قدمت مساهمات كبيرة في إعادة بناء قطاعات أمنية قادرة على أداء مهامها في بيئات ما بعد انتهاء الصراع، وأن عددا متزايدا من أجهزة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها يشارك في جانب أو آخر من الأنشطة المتصلة بدعم الإصلاح. وأقر المجلس أيضا بالحاجة إلى قيام الأمين العام بإعداد تقرير شامل بشأن نهج الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن، من أجل التشجيع على تنفيذ هذه النهج في بيئات ما بعد انتهاء الصراع، وأعرب عن استعداده للنظر في ذلك التقرير في نطاق صلاحياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل: تنفيذ القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦)

في ٢٣ شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل: تنفيذ القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦). وقد رأس هذه الجلسة يان كوبيتش وزير خارجية سلوفاكيا. وألقى نوبواكي تاناكا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح البيان الافتتاحي. وبدعوة من المجلس، ألقى كلمات في الجلسة ممثلو المنظمات الدولية المتخصصة التالي ذكرهم: روجيليو فيرتر، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وغوستافو ر. زلوفينين ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى الأمم المتحدة، ومايكل ت. شميترز مدير الامتثال والتيسير في منظمة الجمارك العالمية. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، تحدث أثناء المناقشة ممثلو ١٧ دولة أخرى من الدول الأعضاء، كان من بينهم ممثل ألمانيا الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، وممثل بيلاروس الذي تحدث باسم منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وممثل نيوزيلندا الذي تحدث باسم منتدى جزر المحيط الهادئ.

وقد رحب المتحدثون في المناقشة بالفرصة التي أتاحت لهم لاستكشاف سبل إقامة قدر أكبر من التعاون بين المجلس والمنظمات الدولية المتخصصة مما من شأنه أن يساعدهم على الوفاء بالتزاماتهم بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأكد كثيرون منهم أيضا على التزامهم بترع السلاح وعدم الانتشار، وعلى الأخص التزامهم بألا تصل الأسلحة النووية والكيميائية أو البيولوجية إلى أيدي الشبكات الإرهابية والإجرامية.

وفي نهاية المناقشة اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/4) نوه فيه، مع التقدير، بأنشطة المنظمات ذات الخبرة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها في تقديم المساعدة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وأكد عزمه على تشجيع زيادة التعاون المتعدد الأطراف، لا سيما مع المنظمات الدولية، باعتباره وسيلة هامة للتشجيع على تنفيذ ذلك القرار في مختلف أرجاء العالم.

التهديدات للسلام والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية

في ١٥ شباط/فبراير، وافق أعضاء مجلس الأمن على بيان للصحافة بشأن الهجوم الإرهابي على حافلة في مدينة زهيدان الواقعة جنوب شرق جمهورية إيران الإسلامية. وأدان الأعضاء هذا الهجوم الذي حدث يوم ١٤ شباط/فبراير وأودى بحياة ١٨ شخصا على الأقل وأصاب كثيرين آخرين، وأكدوا مجددا أنه ليس هناك أي سبب يبرر استخدام العنف الإرهابي. وشددوا على ضرورة تقديم مرتكبي الهجوم الإرهابي ومنظميه ومن تبوّه إلى العدالة، وكذلك مرتكبي جميع الأعمال الإرهابية. وبعث أعضاء المجلس بخالص تعازيهم إلى أسر الضحايا وإلى الشعب الإيراني.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، وافق أعضاء المجلس على بيان للصحافة بشأن الهجوم بالقنابل على "قطار الصداقة السريع" بين دلهي ولاهور في الهند. وأدانوا هذا الهجوم الإرهابي، الذي حدث يوم ١٩ شباط/فبراير وراح ضحيته ٦٧ شخصا بالإضافة إلى إصابة نحو ٢٠ آخرين، من بينهم عدد كبير من المواطنين الباكستانيين والهنود. وأكدوا مجددا أيضا أنه ليس هناك أي سبب يبرر استخدام العنف الإرهابي، مشددين على ضرورة تقديم مرتكبي ومنظمي ذلك الهجوم ومن تبوّه إلى العدالة، وكذلك مرتكبي جميع الأعمال الإرهابية. وأكدوا من جديد ضرورة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وبكل الوسائل، بموجب القانون الدولي، وبالأخص القانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والقانون الإنساني. ورحب أعضاء المجلس بالالتزام بعملية السلام الذي أعرب عنه زعماء الهند وباكستان بعد الهجوم وبإصرارهم على المضي قدما على طريق الحوار.